

التامة ونحو ذلك من المسائل الصّريّة وما لا وسد  
وتفسير الوجود هنا بالشّرح تسقط ما قيل ان حده للمتحيل  
ليس مانع له خول ما خرج من حدّ الواجب او معناه لا يتصور  
وجوده ذهنا وخارجا وبمثل هذا يجب ايضا عن حده الى اثر  
العقلي الاّ في حيث قيل يخرج الاحوال الحادثة اذ ليست  
معها ومه ولا موجوده وهي من الجائزات التي قلّم في تعريف  
جنسها ما يصح وجوده وعدمه **والجائز لفظ مشترك يطلق**  
**ويراد به العقلي وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه**  
اي اما ضرورية كما في الحركة واما انظر التعذيب للطبخ واثابة  
العاصي اي ما لا يتربّ على تقدير وجوده ولا على تقدير  
عدمه محال لذاته اي لا يلزم عن هذه بين التقديرين فيه محال  
لذاته **ويدخل فيه ثلاثة اقسام الاول** الجائز للقطوع بوجه  
بوجوده كالنصاف الجرم المطلق بخصوصه اليضايف او  
الحركة ونحوها وكالبعث والثواب والعقاب ونحو ذلك  
الثاني الجائز المقطوع بعدمه كما بان اي لهيب ودخول الله  
الكافر الجنة ونحو ذلك الثالث المحتمل للوجود والعدم له  
كقبول الطاعة منا وفودنا بحسن الخاتمة وسلامتنا  
من عذاب الآخرة وبقولنا لذاته اي بالنظر الى ذات ذلك الجائز  
اي حقيقته دخل فيه القسمان الاولان وهما المقطوع بوج  
بوجوده والمقطوع بعدمه فان كلامهما بالنظر الى ذاته لا  
لا يلزم محال في وجوده ولا عدمه وان الثواب والعقاب

والعقاب مثلا بالنظر الى حقيقتهما لا يلزم في وجودهما  
ولا عدمهما محال ولو نظرنا الى ما تعلق بهما من اخبار  
الله تعالى ورسله عليهم الصّلاة والسلام بوجودهما الترتيب  
حتمه على عدم محال وهو الكذب والخلف في خبر من  
يستحيل عليه ذلك ونحو ذلك البعث وغيره من الجائزات  
التي اخبر الصادق المصدق بوقوعها وكذا دخول الكافر  
الجنة ان نظروا الى حقيقته في نفسه لم يلزم من وجوده ولا  
عدمه محال ولو نظرنا الى ما عرض له من اخبار الله تعالى  
ورسله عليهم الصّلاة والسلام فانه لا يكون له دخول الجنة  
ابدا الترتيب حتمه على تقدير وجوده محال وهو كذب  
من لا يجوز عليه الكذب عقلا ويطلق الجائز ايضا ويراد به  
المحتمل المشكوك في وجوده وعدمه فيكون على هذا لخاصا  
بالقسم الثالث ويطلق ويراد به ايضا ما اذن الشرع في  
في فعله ونزك فيكون مرادنا للمباح كالبيع والنكاح ونحوها  
او ما اذن الشرع في فعله وان لم ياذن في نزك فيكون على هذا  
اعبر من للمباح لانه يصدر في حتمه كما ذكره المصنف في شرح  
المقدمات على الواجب والندوب وبالجملة فالجائز الذي  
لهواحد اقسام الحكم انما هو يدون به المعنى الاول وهو  
ما لا يتربّ على تقدير وجوده ولا على تقدير عدمه ماله  
بالنظر الى ذاته محال ويطلق على الجائز العقلي في اصطلاح  
المستكدين متواذنان قال المؤلف في شرحه واعلم ان الحركة